الباب الثامن

اتفاقية التصحر في وزارة الزراعة

مركز بحوث الصحراء جهة مرجعية

بعد أن طال المدى باللجنة التنسيقية في وزارة شئون البيئة دون ثبوت رؤية محددة لتباشير برنامج وطني لمكافحة التصحر، جرت مشاورات وزارية انتهت إلى نقل التبعية المؤسسية للاتفاقية من وزارة البيئة إلى وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي. وكان دافع النقل هو الرغبة في تحريك اللجنة التنسيقية تحت راية نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة بقوة دفع أكبر فتنتهي من إعداد البرنامج الوطني لمكافحة التصحر ثم تقديمه لسكرتارية الاتفاقية في غضون بضع شهور لا تتجاوز العام، استجابة لالتزام مصري ملح.

وعلى ذلك فالمرجعية الحالية لاتفاقية التصحر في مصر تقوم على قرار وزير الزراعة رقم ٢٣٥٦ الصادر في يوليو ٢٠٠١، الذي يقضي بإنشاء لجنة وطنية في قطاع الزراعة بمسمى اللجنة التنسيقية لمكافحة التصحر. ويترأس اللجنة نائب رئيس الوزراء وزير الزراعة واستصلاح الأراضي ويشارك في عضويتها ممثلين على مستوى عال لوزارات ذات صلة وهي الزراعة واستصلاح الأراضي، والموارد المائية والرى، والخارجية، التنمية المحلية، والتعليم العالي والبحث العلمي، والدولة للبيئة، والتخطيط والتعاون الدولي. وبالإضافة إلى ذلك ضمت اللجنة عددا من خبراء المستوى العلمي المتميز في كافة مجالات التصحر.

ويقضي قرار إنشاء اللجنة بتكليفها بإعداد السياسات اللازمة لتنهض مصر بالتزاماتها تجاه الاتفاقية، ودعم مشروعات محلية وإقليمية ودولية تشارك فيها مصر، والتنسيق بين وزارات وهيئات ومنظمات غير حكومية وأصحاب المصلحة في كل ما يتعلق بمكافحة التصحر. وقضى نفس القرار بإنشاء لجنة علمية برئاسة رئيس مركز بحوث الصحراء وعضوية علماء من الجامعات ومراكز البحوث، كلفت بمعاونة اللجنة التنسيقية من خلال حصر وتجميع وتحليل الأنشطة الماضية والحالية لمكافحة التصحر، وتقييم ورصد عمليات التصحر، وتنسيق أنشطة كافة أصحاب المصلحة، ومتابعة تنفيذ التزامات الاتفاقية، ومتابعة تنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة التصحر.

ومنذ ذلك التاريخ تولى مركز بحوث الصحراء مهمة المرجعية التنسيقية، وقام خبراؤه بالمشاركة في اجتماعات مؤتمرات الأطراف وكل ما يتعلق بها من اجتماعات تمهيدية، كما قاموا بإعداد تقارير دورية قدمت لسكرتارية الاتفاقية ومنها توزع على الأطراف أعضاء لجنة مراقبة التنفيذ CRIC قبيل اجتماعاتها الدورية لتقييم تنفيذ الاتفاقية. وتعتبر كل هذه المهمات تمهيدا ضروريا لتجهيز البرنامج الوطني، خصوصا وأن مصر قد تأخرت أكثر مما ينبغي في هذا المجال.

مؤتمرات الأطراف اللاحقة

سوف يلاحظ القارئ تغيرا كميا ونوعيا في وصف مداولات مؤتمرات الأطراف التالية مقارنة بما سبقها من مؤتمرات. وسبب التغير مزدوج الأوجه. الوجه الأول أن اتفاقية التصحر قد شارفت على اكتمال هياكلها المؤسسية والتنفيذية والعلمية بعد مؤتمري الأطراف الثالث والرابع، فلم يعد هناك الكثير

مما يقال بديلا لعمل يحتاجه واقع الأراضي الجافة التي تعاني من التصحر بتنفيذ الاتفاقية من خلال تنفيذ برامج وطنية وتحت إقليمية وإقليمية. والوجه الثاني هو إنهاء العلاقة الاستشارية بين الكاتب ووزارة البيئة، فلم يعد يشارك في مؤتمرات الأطراف، وبالتالي لم تعد له العلاقة الحميمية التي أتاحت لـه معرفـة خفايـا مؤتمرات الأطراف من خلال مشاركته في مفاوضات مجموعات التلامس التـي استمر بعضها في مفاوضات جانبية حتى ساعات الصباح الباكر.

والواقع أنه يمكن الإحاطة بمجريات مؤتمرات الأطراف من كافة النـواحي المؤسسية والعلمية والقانونية بزيارة موقع الاتفاقية علي شبكة المعلومات الدولية >www.uncod.int< حيث تتواجد جميع محاضر اجتماعاتها الـسابقة متـضمنة جداول أعمالها ومناقشاتها وقراراتها وأسماء المشاركين فيها، إضافة إلى وثائق وكتب علمية ونشرات صحفية أصدرتها السكرتارية. ويتصل الموقـع بمواقـع هيئات ومؤسسات ذات صلة مثل اتفاقيتي التنوع البيولوجي والتغيـر المنـاخي ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ليقدم لزائريـه وجبـة معلوماتية فاخرة.

وعلى التوازي من ذلك تعطي المجلـة الإلكترونيـة Earth Negotiations Bulletin واسمها الكودي ENB وموقعهـا الخـاص بالتـصحر علـى شـبكة المعلومات هو >www.iisd.ca/desert< تفاصيل وافية عن مجريات مفاوضـات مؤتمرات الأطراف وما يرتبط بها من موضوعات. وتصل هذه التفاصيل علـى سبيل المثال إلى ذكر أن وفد الدولة (أ) قد اقترح موضوعا معينا في جلسة لأحد مؤتمرات الأطراف، وأيده في الاقتراح وفدي الدولتين (ب)، (ج) ولكـن وفـد الدولة (د) عارض الاقتراح أو طلب تعديله. فإذا لم يأت ذكر اسم وفـد دولـة معينة في تقرير المجلة عن مؤتمر الأطراف فمن المرجح أن ذلك الوفـد ربمـا يكون قد حضر اجتماع المؤتمر ولكنه على القطع لم يشارك فيه.

مؤتمر الأطراف الخامس – جنيف ٢٠٠١

عقد مؤتمر الأطراف الخامس في مقر الأمم المتحدة بجنيف في الفترة من الأول حتى ١٣ أكتوبر ٢٠٠١، وشارك فيه ١٥٠ من أطراف الاتفاقية إضافة إلى ٣٢ من هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية. ومثل مصر في المؤتمر وفد يتكون بصفة أساسية من خبراء مركز بحوث الصحراء. وتسببت كارثة الحادي عشر من سبتمبر التي حدثت قبل أسابيع من عقد المؤتمر في توتر الإطار النفسي العام الذي عقد فيه المؤتمر انعكاسا لحالة التوتر التي اجتاحت العالم. وفي المقابل كان هناك شيء من التحدي بالنظر إلى قرب انعقاد القمة العالمية للتنمية المستدامة World Summit on Sustainable Development واختصارها (WSSD) بعد عدة أشهر في عام ٢٠٠٢ في جوهانسبرج بجنوب افريقيا، وكان موضوعها الرئيسي هو الفقر والبيئة تجديدا لما تداولته قمة الأرض في ريو بالبرازيل قبل عشر سنوات.

وبعد مفاوضات استغرقت أسبوعين توصل مؤتمر الأطراف الخامس إلى عدة قرارات، أهمها علي وجه اليقين قراران، أولهما يقضي بإنشاء لجنة مراقبة تنفيذ الاتفاقية واسمها الكودي (CRIC)، والثاني يقضي بتدعيم العمل في لجنة العلم والتكنولوجيا. وللتاريخ فإن بذرة مضمون ومسئوليات هذه اللجنة ترجع إلى اقتراح سبق وأن تقدم به وفد مصر أثناء الدورة الثامنة للجنة الحكومية الدولية للاتفاقية في فبراير ١٩٩٦، وتبنته مجموعة دول الـ ٧٧ والصين كمشروع قرار في الدورة العاشرة الممتدة للجنة في أغسطس ١٩٩٧.

وينص قرار إنشاء لجنة مراقبة تنفيذ الاتفاقية على اعتبارها فرعا من الفروع المساعدة لمؤتمر الأطراف مثلها في ذلك مثل اللجنة الكلية ولجنة العلم والتكنولوجيا. وتختص اللجنة بمراجعة تنفيذ الاتفاقية بالفحص الدوري المنتظم

للتقارير التي تقدمها الأطراف. وكان التوافق على إنشاء اللجنة غاية في الصعوبة حيث عاودت الدول المانحة تشكيكها في جدوى عمل اللجنة، وأصرت على تعليق موافقتها بالعودة إلى بحث شروطها المرجعية مرة أخري في مؤتمر الأطراف السابع لتمحيص جدوى استمراريته وعلاقتها مع اللجنة الكلية وطبيعة تقاريرها.

وينص قرار تحسين كفاءة لجنة العلم والتكنولوجيا علي إعداد ملحق يؤكد علي ضرورة مشاركتها في مراجعة الجوانب العلمية للتقارير التي تتقدم بها الأطراف، وتشكيل لجنة من خبراء متخصصين مؤهلين علميا تعمل لدورة مدتها أربع سنوات تحت إشراف اللجنة الأم وتقدم إليها تقاريرها. وتتشكل اللجنة من ٢٥ خبيرا يراعي في اختيارهم التوزيع الجغرافي لأطراف الاتفاقية طبقا للنظام العام في تشكيل هيئات المكاتب. وتتولى لجنة الخبراء دراسة كافة جوانب التصحر بالتعمق اللازم لتعظيم الاستفادة من المعلومات المتاحة.

مؤتمر الأطراف السادس – هافانا ٢٠٠٣

اجتمع المؤتمر في مقر المؤتمرات في العاصمة الكوبية هافانا في الفترة من ٢٥ أغسطس حتى ٦ سبتمبر ٢٠٠٣، وشارك فيه ١٧٠ من أطراف الاتفاقية على رأسهم ١٣ رئيس جمهورية ورئيس وزراء يتقدمهم الرئيس الكوبي فيدل كاسترو والرئيس الفنزويلي هوجو شافيز؛ كما شارك فى المؤتمر ٣٣ من هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة. وترأست المؤتمر بتراضي الأطراف وزيرة العلوم والتكنولوجيا والبيئة الكوبية. ومثل مصر في المؤتمر وفد يتكون من بعض خبراء مركز بحوث الصحراء ووزارة الخارجية. وقد عقد اجتماع المؤتمر في أعقاب أجواء التعاون الكريمة التي خلفتها

اجتماعات القمة العالمية للتنمية المستدامة التي عقدت في جنوب افريقيا في سبتمبر ٢٠٠٢.

وينظر الكثيرون إلى مؤتمر الأطراف السادس باعتباره نقله نوعية للاتفاقية من مرحلة التوعية والإعلام إلى مرحلة التنفيذ. ويستند ذلك على عدة جوانب منها موافقة مرفق البيئة العالمي على فتح نافذة مالية في المرفق لتمويل مشروعات مكافحة التصحر وتخصيص مبلغ ٥٠٠ مليون دولار تحت تصرف مشروعات الاتفاقية على مدى ثلاث سنوات.

واجتمعت لجنة مراقبة تنفيذ الاتفاقية للمرة الثانية بعد دورتها الأولى في نوفمبر ٢٠٠٢، واستأنفت عرض تقارير موضوعية تختص بمكافحة التصحر من منظور مشاركة المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية، والترتيبات والإجراءات التشريعية والمؤسسية، والروابط والفوائد المضافة من التعاون مع الاتفاقيات البيئية العالمية، وإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة وتقييم آثار الجفاف والتصحر، ونظم الإنذار المبكر للجفاف، وتوفير التكنولوجيات المناسبة للدول النامية المتأثرة، وحشد وتحريك الموارد المالية والتنسيق بين المحلي والدولي في إطار اتفاقيات تشاركية.

وسادت روح التراضي معظم مفاوضات المؤتمر باستثناء نقطتين. النقطة الأولى تتعلق بموضوع وحدات التنسيق الإقليمي Regional Coordination Units، وهي وحدات فنية / إدارية ترى فيها دول مجموعة الـ ٧٧ والصين آليات مؤسسية تتكامل فيها جهود إقليم كامل (افريقيا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية) لإقامة مشروعات مشتركة مؤسسيا أو تنفيذيا تستهدف مكافحة التصحر. ولكن دول منظمة التعاون والتنمية لم تتحمس لها باعتبارها عبئا إداريا وماليا لا طائل منه سوى إنفاق الموارد فيما لا يفيد. وحاولت الدول النامية الدفع بما توصلت

إليه القمة العالمية للتنمية المستدامة من أن مكافحة التصحر أحد أهم وسائل مكافحة الفقر في الدول النامية، ولكن الدول المانحة صمدت وأصرت على موقفها بأن دور الوحدات التنسيقية لا يجب أن يتعدى حدود الدور التنسيقي.

وتتعلق النقطة الثانية بالميزانية، حيث بدأت كثير من وفود الدول المانحة تتحدث بصورة علنية ومتكررة عن تجاوزات إدارية اقترفتها السكرتارية، إضافة إلى ما رأته من غياب الشفافية في بعض التصرفات المالية. ولكن الانطباع النهائي العام لدى معظم الوفود كان يميل إلى اعتبار مؤتمر الأطراف السادس من أكثر مؤتمرات الاتفاقية تنظيما وإنجازا.

مؤتمر الأطراف السابع– نيروبي ٢٠٠٥

اجتمع المؤتمر في مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي بكينيا في الفترة من ١٧ إلى ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٥، على مشارف عام ٢٠٠٦ وهو العام الذي قررته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام الصحاري والتصحر. وشارك في المؤتمر ١٨٢ طرف للاتفاقية إضافة إلى ٣٨ هيئة دولية تابعة للأمم المتحدة والمنظمات الحكومية. ومثل مصر وفد من بعض خبراء مركز بحوث الصحراء وممثلين عن وزارة الخارجية.

وسوف يذكر تاريخ الاتفاقيات الدولية أن مؤتمر الأطراف السابع لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر كان عرضا لدراما حقيقية، حيث توافرت له أسباب نجاح مدوي ولكنه فشل في الوصول إلى قرارات معنوية مؤثرة. ويأتي في مقدمة أسباب النجاح المنتظر عدة أسباب أولها تراكم خبرة تفاوضية للأطراف في عمليات الاتفاقية على مدار عشر سنوات منذ باريس عام ١٩٩٤ تمكنها من تجاوز الخلافات غير المبدئية، وانتهاء تجهيز ٨١ برنامج وطني وتحت إقليمي لمكافحة التصحر في الدول والمناطق المتأثرة بالتصحر تنتظر

التنفيذ، وثبوت بعض تجارب النجاح الباهر لمكافحة التصحر في العديد من دول العالم، وإعداد مبادرة لمكافحة التصحر في افريقيا تحت الصحراء باسم Terr Africa – Working Together on Sustainable Land Management in Sub-Saharan Africa، وترسيخ الاستفادة المضافة من التعاون مع اتفاقيات البيئة العالمية وغيرها من المبادرات البيئية والتنموية مثل مبادرة لادا للمناطق الجافة ومبادرة النيباد في افريقيا، وإعداد مذكرة للتفاهم مع مرفق البيئة العالمي تضمن تمويل مشروعات متوسطة الحجم، وأخيراً ما ترسخ في يقين قادة ومفكري وسياسيي العالم المتقدم في أعقاب القمة العالمية التي عقدت في عام ٢٠٠٥ أنه لا سبيل لمكافحة الفقر في الدول النامية وتحقيق أهداف الألفية Millennium Development Goals دون علاج مسببات ومنابع الفقر الريفي وأن مكافحة التصحر تعتبر طريقاً مضموناً لمكافحة الفقر.

ومع كل تلك الأسباب والعوامل المؤدية والمؤهلة لتنفيذ الاتفاقية على أرض الواقع، استغرق مؤتمر الأطراف السابع وقته في تبادل العتاب بين دول الشمال ودول الجنوب. فقد وجهت دول الشمال سهامها في اتجاهين الأول نحو دول الجنوب آخذة عليها عدم تحديد أولوياتها وتجاهل وضع برامج مكافحة التصحر داخل إطار برامجها الوطنية للتنمية، والثاني نحو السكرتارية متهمة إياها بعدم الشفافية وتجاوز سلطاتها وإسرافها فيما لا عائد له.

والثابت أن السكرتير التنفيذي للاتفاقية ينتمي إلى أفريقيا تحت الصحراء (بوركينا فاسو) وارتبط بالاتفاقية منذ بذورها الأولى في عام ١٩٩٣، ولذا تكتلت معظم الوفود الأفريقية للدفاع عنه بالحق والباطل وتحمست معها مجموعة الـ ٧٧ والصين. واستغرق الحماس المدافعين عن السكرتارية فخلطوا بين سكرتير الاتفاقية الذي يصيب ويخطئ في أداء عمله، والاتفاقية كوثيقة دولية لها منهج وأهداف وأساليب عمل يتراضى عليها جميع الأطراف.

وهكذا استمرت المناقشات في مداولات دائرية تحوطها أجواء شك وتحدي طوال أيام المؤتمر فلم تصدر قرارات ذات أثر معنوي باستثناء قرارين. القرار الأول هو تمديد عمل لجنة مراقبة تنفيذ الاتفاقية حتى مؤتمر الأطراف الثامن، ليتم التفاوض مرة أخرى على مرجعية اللجنة وسلطاتها وأسلوب عملها. والقرار الثاني هو توصية الأطراف والهيئات الدولية ذات الصلة ليكون الاحتفال بيوم ١٧ يونيو من عام ٢٠٠٦ احتفالا فوق العادة The International Year of Deserts and Desertification (IYDD)، استجابة لتوصية سبق وأن أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في أواخر عام ٢٠٠٥، تذكيرا للناس في كافة البلاد والمناصب والمسئوليات أن أكثر من بليون من البشر يعانون من مآسي التصحر والجفاف.

تقارير مركز بحوث الصحراء

التقرير الوطني الثالث

يمثل هذا التقرير باكورة جهود خبراء مركز بحوث الصحراء، وتم إعداده وتقديمه لسكرتارية الاتفاقية في أبريل ٢٠٠٢ تحت عنوان البرنامج المصري التمهيدي لمكافحة التصحر. ويمكن الاطلاع على التقرير في رف مصر بموقع الاتفاقية على شبكة المعلومات الدولية. وقام "بتأليف" التقرير كما جاء على غلافه كل من الدكتور عبد المنعم حجازي والدكتور اسماعيل الباجوري، وراجعه الدكتور محمد عبد الفتاح القصاص.

ويبدأ التقرير بتمهيد يسترجع تعريف مصطلحات التصحر ومكافحة التصحر والأرض كما ورد في نص وثيقة الاتفاقية. ويقدم الباب الأول معطيات مصر منها مساحتها بامتداد مليون كيلومتر مربع تحت ظروف مناخية جافة

وفوق جافة، وتتكون من أربعة نظم إيكوزراعية لكل منها خواصها المميزة من حيث المصادر الطبيعية والسمات المناخية والجيومورفولوجية واستعمالات الأراضي والنواحي الاجتماعية/ الاقتصادية. وهذه النظم هي الساحل الشمالي بداية من شمال شرق سيناء حتى الحدود الليبية غربا، ووادي النيل والدلتا بسهولها النيلية الخصبة والتخوم الصحراوية التي تم استصلاحها زراعيا فى السنوات الأخيرة، والصحراء الشرقية وسيناء الداخلية، والصحراء الغربية وما بها من واحات وتوشكى ووادي الأربعين. ويذكر التقرير بعض السمات الرئيسية للنظم الايكوزراعية الأربعة من حيث الفسيوجرافية والسمات المناخية والموارد الأرضية والمائية والموارد البشرية.

ويعدد الباب الثاني عمليات التصحر السائدة في كل من النظم الإيكوزراعية. فالساحل الشمالي تعاني أراضيه التي تمتد على مساحة ٦,٥ مليون فدان من التدهور نتيجة لإحلال الزراعة المروية محل المراعي الطبيعية، وانجراف الأراضي بالرياح والمياه، والمحددات الاجتماعية/ الاقتصادية، والامتداد العمراني العشوائي. وتعاني أراضي وادى النيل والدلتا من التملح حيث تشير دراسات إلى أن نسبة الأراضي المتأثرة بالملوحة تبلغ ٤٣% من جملة المساحة التى تناهز ٦,٣ مليون فدان، والامتداد العمراني العشوائي حيث تشير تقديرات تسعينات القرن العشرين إلى فقد عشرين ألف فدان من الأرض الخصبة سنويا، وتلوث الموارد المائية بالعناصر السمادية والمبيدات والمخلفات الصناعية، وغزو الرمال في المناطق المتاخمة للصحاري. وتعاني أراضي الصحراء الشرقية وسيناء الداخلية من الانجراف بالرياح والمياه، وفيضانات السيول الفلاشية. أما أراضي الصحراء الغربية والواحات فإنها تعاني من استعمال مفرط للموارد المائية، وغزو الرمال والكثبان الرملية، والتملح.

ويغطي الباب الثالث من التقرير حصرا للهيئات وبرامج وأنشطة الفترة الماضية والحالية. ففي منطقة الساحل الشمالي يعمل برنامج الغذاء العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة، الايكاردا، والجايكا، وهيئة المعونة الألمانية، والبنك الدولي. وفي الوادي والدلتا تم اتخاذ عدة إجراءات تشريعية لحماية الأراضي من التجريف البشري والبناء العشوائي عليها، وإجراءات تنفيذية تشمل برنامج تحسين الأراضي ومعالجة تلوثها وتحسين الصرف والتشجير. وفي منطقة الصحراء الشرقية وسيناء الداخلية تم إدخال سلالات نباتية مقاومة للجفاف والملوحة، وأجريت دراسات لتقليل انجراف الأراضي، واستعملت مياه الوديان في ري تكميلي. وفي منطقة الصحراء الغربية والواحات تم تقييم تدهور الأراضي والمياه كميا ونوعيا، وجرت محاولات ناجحة لتثبيت الكثبان الرملية النشطة.

ويتطرق الباب الرابع من التقرير إلي سمات برنامج العمل الوطني الرئيسية مع إشارة إلى جوانب سلبية في أعمال سابقة منها عدم متابعة المشروعات بعد انتهاء تنفيذها، وعدم توافر موارد كافية لتعميم بعض نماذج النجاح المؤكدة، ومحدودية تأثير منظمات غير حكومية، وعدم وجود برنامج مؤثر لنظم الإرشاد الزراعي. وتتركز الأهداف الاستراتيجية في عدة أوجه رئيسية منها وجود إجراءات وقائية وإجراءات علاجية على المستوى الوطني. والعمل على أربع مستويات هي مستوى تنمية وعلاج الأراضي، وتقييم الأراضي وتقرير الاستعمال الأمثل، وإجراءات التمكين ومنها التدريب وتقديم الدعم المالي والدعم الفني، وإعداد السياسيات والآليات والتشريعات.

والمبادئ الحاكمة للبرنامج تتركز في تكامل جهود كافة المستويات أفقيا ورأسيا، وتحديد أهداف يمكن تحقيقها في إطار أولويات واضحة، وتنفيذ متكامل على كافة القطاعات، وتنسيق جهود قطاعات الحكومة والأهلية والخاصة.

وتتضمن عناصر البرنامج الوطني بالنسبة لكل من النظم الايكوزراعية الأربعة عاملا مشتركا يقوم على مراجعة وتحليل الخبرات السابقة والحالية ثم البناء عليها مع إعطاء عناية خاصة لحملات التوعية وتقديم حوافز وإنشاء قواعد المعلومات. ومن البرامج المقترحة برنامج لإعادة التأهيل في مجالات الصرف المغطى والأراضي المتدهورة في نظم الزراعة المروية والمطرية والمراعي، وبرنامج للزراعة المستدامة في مزارع الري بالمياه المخلوطة، وبرنامج تثبيت الكثبان الرملية، وبرنامج لتقييم موارد الأراضي والمياه، وبرنامج للتدريب والتأهيل المهني، وبرنامج التوعية والإرشاد، وبرنامج للترتيبات المؤسسية.

التقرير الوطني الرابع

تقدم مركز بحوث الصحراء بهذا التقرير في أبريل ٢٠٠٤، وساهم فيه مجموعة من خبراء المركز تضم الدكتور عبد المنعم حجازي والدكتور سعد الدمرداش والدكتور محمود عفيفي والدكتور مصطفى الشوربجي والدكتور أحمد متولى. ويمثل التقرير نتاج جهود اللجنة التنسيقية واللجنة العلمية التابعة لها بهدف تكامل وتدعيم ومتابعة تنفيذ عمليات مكافحة التصحر في مصر، وذلك ضمن عمليات التنمية المستدامة التي قررتها خطة التنمية العامة في الدولة.

ويتضمن التقرير التعريف بالموارد الطبيعية ذات العلاقة ويعددها بالأراضي والمياه والثروة النباتية والطاقة المتجددة والموارد الاجتماعية/ الاقتصادية، ثم يتطرق إلى تجميع بيانات الدراسات والخبرات والمعارف والبحوث والتقارير على شكل قواعد بيانات وخرائط وصور أقمار صناعية ونظم معلومات جغرافية تخص النظم الأيكوزراعية. وتم تحديد بعض الفجوات المعلوماتية وإجراءات استكمالها وخاصة ما يتعلق بالثروة النباتية والجوانب

الاجتماعية/ الاقتصادية. وفيما يلي عرض موجز لهذه الإجراءات على شكل مشروعات مقترحة:

١ . دعم القدرات الوطنية

تم اقتراح هذا المشروع بهدف بناء ودعم القدرات على المدى القصير والمتوسط لتناول موضوعات ذات الصلة مشتركة في اتفاقيات التصحر والتنوع البيولوجي وتغير المناخ. وسيتم في المشروع تنسيق الجهود في مجالات تنفيذ الاتفاقيات الثلاث وتحفيز التنفيذ وتناول القضايا المشتركة بين القطاعات لتوليد فوائد ذات قيمة مضافة.

٢ . تقييم ودلائل التصحر

من المقترح أن يتم تناول هذا الموضوع على ثلاثة مستويات، الأول محلي ويستغرق ثلاث سنوات، والثاني على مستوى المنطقة ويستغرق خمس سنوات، والثالث على المستوى الوطني ويستغرق خمس سنوات أيضا. ويتم في المشروع تقييم التصحر من حيث أسبابه الطبيعية والبشرية ومدى حدته باستخدام دلائل مناسبة. كما يتم تناول تدهور الأراضي والمياه نتيجة للاستعمال غير الرشيد. وستكون هناك آلية لنشر معلومات خاصة بالمناخ واستعمالات الأراضي من الناحية الطبيعية والكيماوية والحيوية وكذلك تأثير وتغيرات عوامل اجتماعية/ اقتصادية ومؤسسية.

٣. نظم الإنذار المبكر

من المنتظر أن تقام محطة لتجميع البيانات الخاصة بكل من المناطق الإيكوزراعية في مصر، وترتبط هذه المحطات مع بعضها من خلال محطة قائدة تقام في مقر مركز بحوث الصحراء. وسيتكفل نظام الإنذار المبكر

بتجميع وتكامل البيانات وتقييم المواقف والتنبؤ واتخاذ إجراءات مناسبة لتقييم المخاطر والوقاية وتخفيف حدة التأثير على المتضررين.

٤. المشروعات المشتركة

من المنتظر أن تعد مشروعات متعددة الأوجه لكل من المناطق الايكوزراعية بناء على معلومات متاحة لها من جهة وأولويات متفق عليها من جهة أخرى. وتستهدف هذه المشروعات التغلب على تداعيات الامتداد العمراني العشوائي والتلوث البيئى وغدق الأراضي وتملحها وانجراف الأراضي بالمياه والرياح، كما تستهدف دعم عمليات صيانة المراعي وإدارة الموارد المائيـة. وسـتقام ورش عمل تناقش إعداد المشروعات المناسبة بالتفصيلات اللازمة، ويشارك في هذه الورش جهات وزارية وأكاديمية ومنظمات غير حكوميـة والقطـاع الخاص وممثلي المحليات. والهدف المشترك للجميع هـو ضـمان التنميـة المستدامة مع التأكيد على موضوعات التصحر في النظم الإيكوزراعية.

٥. المحـــــددات

تبين من دراسات مختلفة أن هناك عدة محددات تعوق إعداد وتنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة التصحر في مصر. ومن هذه المحددات ضعف القـدرات، وعدم وضوح نظم الملكية في مناطق خارج الوادي والدلتا، وعـدم تكامـل البنية التحتية في بعض المناطق، وأخيراً عدم وجـود تنـسيق بـين جهـود مصرية وجهود تحت إقليمية وإقليمية لمكافحة التصحر.

ويصاحب التقرير عدة ملاحق تضمنت أمثلة وبيانات عن مراقبة ودلائـل التصحر، وبيانات تدهور الأراضي من واقع الإنتاج المحصولي وانخفاض كثافة الغطاء النباتي أو نوعيته. وهناك أيضا مؤشرات اجتماعية/ اقتـصادية خاصـة

بإعداد البرنامج الوطني طبقا للنظام الذي عممته سكرتارية الاتفاقية لتيسير مراجعة التقارير في اللجنة الخاصة بمراجعة تنفيذ الاتفاقية.

برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر

عرضت اللجنة التنسيقية للتصحر عناصر البرنامج المصري في يونيو ٢٠٠٥، أي بعد أكثر من أربع سنوات من تحويل المرجعية المؤسسية للاتفاقية في مصر إلى وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي من وزارة شئون البيئة بعد الشكوى من ضعف قدرتها التنسيقية. وتم العرض في احتفالية كبرى أقامها مركز بحوث الصحراء شارك فيها وزراء الزراعة واستصلاح الأراضي، والموارد المائية والري، والدولة لشئون البيئة، ورؤساء بعض المؤسسات العلمية منها مركز البحوث الزراعية ورئيس أكاديمية البحث العلمي ورئيس الهيئة القومية للاستشعار من بعد. وتوضح قائمة الأسماء الملحقة بوثيقة البرنامج المنشورة مشاركة عدد كبير من أعضاء الهيئة البحثية لمركز بحوث الصحراء وبعض أساتذة الجامعات ومراكز البحوث وممثلين للمنظمات غير الحكومية.

وتولى التحرير العلمي لوثيقة البرنامج مجموعة من خبراء المركز تضم الدكتور عبد المنعم حجازي والدكتور محمود عفيفي والدكتور مصطفى الشوربجي والدكتور أحمد متولى والدكتور سعد الدمرداش. وتؤكد الوثيقة التي يمكن الاطلاع علي نسختها الإلكترونية من خلال موقع الاتفاقية على شبكة المعلومات الدولية أن نسختها الحالية قد أخذت في الاعتبار كافة المداخلات والأسئلة والانتقادات التي أثيرت حول نسختها الأولى التي عرضت في بداية الاحتفالية. ويمثل الجزء الفعال من وثيقة البرنامج المصري مجهودا علميا ضخما يقع في ثلاثة أجزاء.

عموميات

يتضمن الجزء الأول من التقرير بابين ، يتناول أولهما الوضع الفسيوجرافي لمصر من حيث الموقع والمناخ والنظم الايكوزراعية والموارد المائية والنباتية والغطاء النباتي والمراعي والحياة البرية والثروة السمكية والطاقة المتجددة والموارد البشرية، ويتناول الباب الثاني نظم استعمالات الأراضي والإنتاج الزراعي النباتي والحيواني والداجني والسمكي.

أسباب وعمليات التصحر

يشمل الجزء الثاني من التقرير الوطني خمسة أبواب تبدأ بالباب الثالث الذي يتناول أسباب وعمليات التصحر وتضم التوسع العمراني العشوائي وتملح الأراضي واستنفاد خصوبة الأرض وانجرافها بالرياح والمياه وغزو الكثبان الرملية. ويتناول الباب الرابع جهود مكافحة التصحر في الساحل الشمالي الشرقي والغربي والوادي والدلتا بإجراءات قانونية وتنفيذية فيما يخص تحسين الأراضي وصيانتها وتحسين المصارف والتشجير، وكذلك في سيناء الداخلية والصحراء الشرقية والصحراء الغربية والواحات.

ويتناول الباب الخامس الدروس المستفادة من جهود سابقة يأتي في أولها تصميم المشروعات المستقبلية لتواجه الاحتياجات الغذائية للسكان إضافة إلى تهيئة فرص العمل والدخل وتحسين ظروف المعيشة ورفع السعة الإنتاجية للموارد الطبيعية دون إخلال بالنظم الاجتماعية السائدة في الريف أو الإضرار بالبيئة وتلوثها. والدرس الثاني المستفاد هو دعم مرونة نظم الإنتاج لتستطيع مواجهة ظروف طارئة، وإدارة الأراضي الزراعية إدارة مستدامة تحافظ على إنتاجيتها ايكولوجيا واقتصاديا وتحسين قدرتها على التنوع البيولوجي. والدرس المستفاد الثالث هو ضبط إيقاع عوامل ومسببات التصحر الطبيعية والبشرية.

والدرس الأخير هو حل مشكلة تدهور الأراضي في ارتباط مع احتياجات الناس في المحليات واعتبار مشروعات مكافحة التصحر مشروعات المدى الطويل التي تحتاج إلى مالا يقل عن عشر سنوات لتظهر نتائجها. وفي هذا السياق من الضروري توفير برامج تدريب وموارد مالية لازمة بصفة منتظمة مبرمجة في إطار من تكامل العمل على كافة مستويات الدولة.

ويتناول الباب السادس مقترحات تقييم ودلائل رصد التصحر، ويشير إلى أهمية استعمال تكنولوجيا المعلومات المتاحة وتشمل الاستشعار من بعد ونظم المعلومات الجغرافية لإنتاج خرائط موضوعية تشمل موضوعات بيولوجية / طبيعية تخص المتغيرات المناخية وموارد الأراضي والمياه والغطاء النباتي والتنوع الحيوي وقطعان الحيوانات، وخرائط اجتماعية/ اقتصادية تخص تطور المستوطنات البشرية وهجرة العشائر البدوية في الصحراء والحدود الإدارية، وخرائط التداخل بين العوامل البيولوجية / الطبيعية والعوامل الاجتماعية/ الاقتصادية وتتضمن نظم الملكية والبنية التحتية.

ويتحتم في عمليات الرصد تسجيل البيانات والتأكيد على مصادر المياه والأراضي المتدهورة والغطاء النباتي والمياه الجوفية والكثبان الرملية. وهناك ثلاث مجموعات من دلائل التصحر أولها طبيعية تهتم بالمناخ والأراضي والمياه، والثانية بيولوجية تهتم بالنبات والحيوان، والثالثة اجتماعية تهتم بديناميكا السكان والحالة الاقتصادية واستعمالات الأراضي.

ويتناول الباب السابع والأخير مجموعة المحددات التي تعوق أو تبطئ وتيرة تنفيذ البرنامج الوطني. ويأتي في مقدمتها ضعف القدرات المؤسسية، وعدم وضوح نظم حيازة الأراضي، وغياب سياسة عامة لاستعمالات الأراضي، وغياب بناء مؤسسي، وعدم توافر قاعدة بيانات على درجة عالية من الدقة،

وغياب وعي كاف بحالة مناطق الرعي، وأخيراً عدم وجود علاقة بين البرنامج المصري والبرنامج تحت الإقليمي للشمال الأفريقي وكذلك البرنامج الإقليمي لأفريقيا.

تدخلات ومشروعات مقترحة

يضم الجزء الثالث من وثيقة البرنامج الوطني المصري تدخلات مؤسسية وحقلية مقترحة كمشروعات لمكافحة التصحر في مصر. ولكل من مشروعات البرنامج خلفية علمية للمشروع، وأهداف عامة ومتخصصة، وخطة عمل وتنفيذ، ومكان مفضل للمشروع المقترح، ومدة تنفيذ للمشروع، وميزانية تقديرية، ونتائج وفوائد متوقعة للمشروع.

ويضم البرنامج مشروعات موضوعية أولها مشروع تقييم ومراقبة التصحر ينفذ في خمس سنوات بتكاليف تقديرية تبلغ ١٥ مليون دولار، ومشروع بناء القدرات في مناطق زراعة مطرية والرعي وتثبيت الكثبان الرملية وينفذ في خمس سنوات والميزانية أيضا ١٥ مليون دولار.

والمشروعات الحقلية متعددة الأوجه منها ما يخص مناطق الزراعة المروية وتضم تحسين الري والصرف وينفذ في خمس سنوات بتكاليف ٣٠٠ مليون دولار، وإدارة متكاملة للري في خمس سنوات بتكاليف ٣٥٠ مليون دولار، وتحسين الأراضي في خمس سنوات بتكاليف ٥٠ مليون دولار، وضبط تلوث الأراضي والمياه فى خمس سنوات بتكاليف ٨ مليون دولار، والتلوث البيئي في منخفض وادي الريان في خمس سنوات بتكاليف خمسة مليون دولار، والاستعمال الآمن لمياه الصرف الصحي في زراعة غابات أشجار خشبية في خمس سنوات بتكاليف ٢٠ مليون دولار.

وتغطي مناطق المراعي عدة مشروعات منها مشروع إعادة تأهيل المراعي المتدهورة وينفذ في خمس سنوات بتكاليف ١٥ مليون دولار، ومشروع صيانة المصادر الرعوية وينفذ في خمس سنوات بتكاليف ٢٠ مليون دولار، ومشروع إدارة الرعي لمدة خمس سنوات بتكاليف ٥ مليون دولار.

وتخص مناطق الزراعة المطرية عدة مشروعات تضم مشروع تخطيط استعمالات الأراضي فى منطقة الحمام بالساحل الشمالي الغربي وينفذ فى خمس سنوات بتكاليف ١٠ مليون دولار، والاستمطار لمدة ثلاث سنوات بتكاليف ٢٠ مليون دولار، وتحسين قطعان الحيوانات في خمس سنوات بتكاليف ٢,٥ مليون دولار، وتحسين مجترات شمال سيناء في خمس سنوات بتكاليف ٢,٥ مليون دولار، ومشروع ضبط انجراف الأراضي في خمس سنوات بتكاليف ١٥ مليون دولار.

والمجموعة الأخيرة من المشروعات هي تثبيت كثبان رملية أولها في منطقة بحيرة ناصر على مدى خمس سنوات بتكاليف ٢٥ مليون دولار، والثاني في واحة سيوة لمدة خمس سنوات بتكاليف ١٥ مليون دولار، والثالث في شمال سيناء لمدة خمس سنوات بتكاليف ٢٠ مليون دولار.

وينتهي الجزء الثالث من وثيقة البرنامج بعدة توصيات منها أهمية تحديد مسببات وعمليات التصحر في كل النظم الايكوزراعية وإعداد الخرائط بمقياس الرسم المناسب لتحديد النقط الساخنة التي تحتاج تدخلا عاجلا. ويعطي الإجراءات الوقائية أولوية مستحقة، وأهمية تحديد نظم وسياسات إدارة الموارد المائية بتحديث دراسات وإنشاء قواعد بيانات وتعظيم عوائد المياه واستعمال التكنولوجيا الحديثة واستعمال موارد مائية غير تقليدية، وتقييم نظم استعمالات الأراضي الحالية وبالأخص التركيب المحصولي، وتقييم وصيانة موارد

ومصادر الثروة النباتية وخصوصيات منطقة الساحل الشمالي، وتحسين قطعان الحيوانات بالتغذية المناسبة والاهتمام بالرعاية الصحية، والاستفادة الكاملة من نتائج البحوث السابقة والحالية ومختلف الوزارات والهيئات والجمعيات غير الحكومية والقطاع الخاص، والاهتمام بدور المرأة والشباب في العمل الريفي والرعوي لتنمية المجتمعات، وحل مشكلات ومعضلات نظم الملكية، وأخيرا الاهتمام بالمناطق الرعوية.

obeikandl.com